الأهرام

المصدر: الا هرام

التاريخ : ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤

الكويز.. متهم أم برىء؟ [٢]

مصانع النسيج بالمحلة تنتظر «الإنقاذ»

■■ برغم أن اتفاقية الكويز تسعى لنفاذ المنتجات النسيجية بقوة للاسواق الخارجية خاصة سوق الولايات المتحدة ومنحها فرصة تنافسية أكبر مع المنتجات الأجنبية المماثلة وهو ماسينعكس إيجابا عند حدوثه على أحوال صناعة النسيج المصرية، فإن استبعاد مدينة المحلة الكبرى من الدخول ضمن مناطق الاتفاقية ودخول مناطق أقل فى الأهمية قد أثار قلق أصحاب المصانع وتأثيرات ذلك على العاملين بمصانعها والتى تعد الأقدم فى هذا المجال.

المهندس ايهاب المسيرى رئيس مجلس إدارة شركة للصناعات النسيجية بالمحلة الكبرى يلقى الضوء فى بداية حديثه على بعض التفاصيل المتعلقة باتفاقية «الكويز» ويشير إلى أنها اتفاقية ترتيبات تجارية للدول المجاورة لإسرائيل وتتعلق بهذه الدول فقط والسابقة الوحيدة التى أمامنا هى الأردن وتعتبر مصر ثانى دولة تدخل فى اتفاقية الكويز وبعدها تنتقل إلى اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ، كما حدث مع الأردن وإسرائيل وفلسطين والمغرب.

وقد حقق المفاوض المصرى فى مفاوضات «الكويز» نتائج أكثر من المتوقع، وكأى مفاوضات تكون لكل جهة فيها أهداف تسعى لتحقيقها وتنتهى المفاوضات عادة بتنازل كل طرف من المتفاوضين عن جزء من مطالبه للوصول لاتفاق، وقد بدأت تلك المفاوضات بطلب أكثر من ١٥ منطقة من الجانب المصرى، الانضمام للاتفاقية وعرض الأمريكيون منطقتين فقط، وإذا نظرنا للنتائج فنجد أنه فى حالة الأردن كانت المنطقة المؤهلة محددة بسور والمصانع بداخلها، ولايتعدى عدد المصانع فيها ٢٠ أو ٣٠ مصنعا وكأنها مستعمرة خاصة أو منطقة حرة مستقلة حدودها معروفة مسبقا، أما فى حالة مصر فقد نجح المفاوض المصرى فى أن يحصل على مدن بالكامل بحدودها الجغرافية كمنطقة مثل مدينة الاسكندرية والعاشر من رمضان والعامرية وبرج العرب ومدينة نصر والمنطقة الحرة بها، بالاضافة إلى وحدات بذاتها لها نشاط سابق فى الصادرات إلى الولايات المتحدة ومجاورة لهذه المناطق، كما فى مدينة العاشر والمنطقة الحرة بمدينة نصر وشبرا الخيمة والمصانع بذاتها مثل الموجودة بالخانكة والثانى بقليوب والثالث بجنوب الجيزة والرابع بحلوان والخامس بدهشور والسادس بـ ١٥ مايو ووحدات أخرى أطلق عليها منطقة القاهرة الكبرى ، وأضيف إلى ذلك منطقة بورسعيد، وكانت المحلة الكبرى من المناطق التى كان عليها اتفاق أن تكون فى هذه المرحلة، ولظروف خاصة أو لاحصائيات محددة أو مفاضلة لسبب أو آخر اشترط المفاوض الأمريكى دخول منطقة واحدة من اثنتين إما بورسعيد أو المحلة ووقع الاختيار فى النهاية على بورسعيد لهذه المرحلة.

ويضيف أنه إذا تم أخذ ماحدث فى الأردن فى الاعتبار حيث بدأت بمنطقة واحدة وبمدخل إسرائيلى بنسبة ١١.٧ وبعد ذلك اضيفت منطقة أخرى حتى وصل عدد المناطق إلى ١٤ منطقة وتم تخفيض المدخل الإسرائيلى حتى وصل إلى ٨٪

ويوضح أن ماتم التوصل إليه يعتبر بمثابة مكسب للمفاوض المصرى وعلى الرغم من أن منطقة المحلة لم تستفد منذ ذلك حتى الآن إلا أن كل أصحاب المصانع على ثقة كما طمأنهم المسئولون وعلى رأسهم وزير الصناعة أن مصانعهم لن تضار وسوف يتم وضعهم على رأس قائمة المرحلة الثانية.

وعن التعويضات التى أشارت إليها الحكومة يقول المهندس محمد إيهاب المسيرى أنها لم تحدد بصفة نهائية بعد ولكن أعتقد أنها ستكون ذات محورين الأول للحفاظ على عملاء هذه المصانع فى الولايات المتحدة الأمريكية لأن الحصول على عميل والاستمرار معه يحتاج إلى سنوات وإذا تم فقده فمن الصعب استعادته، وبالطبع لن يتأتى ذلك إلا إذا شعر العميل انه لن يضار بالشراء من المصانع خارج منطقة الكويز بالمقارنة بالمصانع التى بداخلها، والأهم من ذلك وعد الحكومة بدخولنا هذه المنطقة فى أقرب فرصة والتى نأمل ألا تطول وأن يتم اتخاذ الإجراءات التى تساعد على ذلك.

وننتقل إلى المهندس إسماعيل أبو السباع رئيس مجلس إدارة مصانع نسيج أبو السباع وعضو المجلس السلعى للمفروشات المنزلية، وسكرتير جمعية مستثمرى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تحقيق:

مصطفى المليجى

أكثر من ٥٠ مليون دولار خسائر نتيجة عدم الانضمام لـ «الكويز»

المطالبة باتفاقيات ثنائية تضمن نفاذ صناعة النسيج للأسواق الخارجية

ومصدرى مدينة المحلة الكبرى الذى يرى أن تطبيق اتفاقية الكويز كانت ضرورة لامفر منها برغم الآثار النفسية لدى المواطن المصرى تجاه حكومة دولة إسرائيل، والواضح أن الصادرات المصرية لسوق الولايات المتحدة سوف تتلاشى خلال عام ٢٠٠٥ إن لم تحظ المنتجات المصرية بميزة داخل السوق الأمريكية وذلك لأن الصناعات المصرية من المنتجات النسيجية من غزل ونسيج وغيرها لم تستطع أن تقاوم المارد الصينى أو الهندى داخل سوق الولايات المتحدة، بعد إلغاء نظام الحصص طبقا لاتفاقية الجات بداية من ٢٠٠٥ لأن حكومات هذه الدول تقوم بتقديم دعم غير طبيعى بنسبة مرتفعة لاستيعاب العمالة وتقليل البطالة ، ولهذا فالمنافسة ستكون شبه مستحيلة معهما فى هذه الأسواق.

ويضيف أنه كان مأمولا أن تكون هناك اتفاقية تجارة حرة بيننا وبين الولايات المتحدة تتيح انفاذ منتجاتنا داخل أسواقها بدون جمارك، ولكن هذه الترتيبات سوف تأخذ وقتا طويلا ولمدة تتراوح من ٣ إلى ٦ سنوات مما سيجعل صناعة الغزل والنسيج تتعرض لاخطار الانهيار ومايترتب عليها تشريد للعمالة فى هذه الصناعة، وانطلاقا من حرص القيادة السياسية على تلك العمالة والاستثمارات فى هذا القطاع سواء العام أو الخاص منه وعلى الاستمرار فى التصدير وزيادة نمو صادراتنا لسوق الولايات المتحدة فكان لامفر من توقيع اتفاقية الكويز مع أمريكا من خلال طرف ثالث وهو دولة إسرائيل بشروط محددة.

وعن الضرر الذى قد يسببه استبعاد المحلة من الكويز يشير إلى أن حجم صادرات المحلة الكبرى لدول العالم وصل لقرابة ٢٠٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٣ وحجم صادراتها لأمريكا ٥٠ مليون دولار وعدد العاملين فى قطاع النسيج بالمدينة نحو مائة ألف عامل وسوف يؤدى عدم تطبيق الكويز المحلة لضياع ٥٠ مليون دولار وبالتالى سوف يحدث خلل فى المصانع المصدرة مما سيرفع تكاليف انتاج التصدير.

وكان الأمل فى تطبيق الكويز وتحويل الطاقات المنتجة للسوق المحلية إلى طاقات مصدرة لسوق الولايات المتحدة، خاصة أن المحلة قادرة بالفعل على أن تصل بحجم صادراتها لما لايقل عن مليار دولار إذا دخلت الاتفاقية وعدم تطبيقها سوف يهدد الاستثمارات القائمة فى قطاع النسيج بها.

ونتساءل هنا.. هل تقارن جنوب الجيزة وحلوان والمنطقة الصناعية ببورسعيد بمدينة المحلة التى تعتبر قلعة الصناعات النسيجية وأقدم صرح لصناعة النسيج فى مصر وهو مايتيح وضعها على رأس المدن الخاضعة لاتفاقية الكويز.

وحول انعكاسات اتفاقية الجات يشدد المهندس إسماعيل أبو السباع على أنها ستجعل العالم مفتوحا وبلا قيود على التصدير من دولة لأخرى وأمل كل أصحاب مصانع الغزل أن تدعم الحكومة هذه الصناعة التى تعتبر من أكثر الصناعات استيعابا للعمال كما هو الحال فى الهند والصين وباكستان والتى تشجع هذه الصناعة لاستيعاب البطالة لأنها أكثر الصناعات كثافة فى العمالة.

وستؤدى اتفاقية الجات لاشعال المنافسة فى أسواق التصدير خاصة أمريكا حيث لاتوجد أى ميزة تنافسية لمنتجاتنا أما المنتجات الصينية والهندية فلابد لدخول المحلة اتفاقية الكويز.

ويرى المحاسب محمد حسين القليوبى رئيس غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات أنه تم اختيار المناطق الصناعية المؤهلة طبقاً للوزن النسبى للصادرات فأعلاهم الملابس الجاهزة من الألياف الصناعية ثم الملابس من الأقطان ثم الأقمشة والوبريات والمفروشات ثم الغزل فأصبح جمرك الملابس يمثل الاعفاء الضريبى الجمركى منه قيمة مضافة أعلى من المفروشات والوبريات والغزول ومن هنا أخذت مناطق أخرى غير منطقة المحلة فى التفضيل مع العلم أن صادرات المحلة الكبرى وعدد العاملين بها يفوق منطقة مثل بورسعيد.

ويؤكد أن المحلة الكبرى يوجد بها مصانع ووحدات انتاجية على درجة عالية من التحديث والميكنة المرتفعة وكذلك العمالة المدربة الجيدة، وهذه المصانع تقوم فعلا بالتصدير لأمريكا وأوروبا وبلاد العالم كلها، ويبلغ حجم صادراتها سواء من قطاع خاص أو استثمارى أو قطاع عام مايوازى ٢٤٠ مليون دولار، فهى بالتأكيد منطقة مؤهلة للدخول فى هذه الاتفاقية.

وحول متطلبات تأهيل الصناعة فى مصر للمنافسة العالمية الشرسة فى الفترة القادمة خاصة مع دول شرق آسيا يرى أنه يجب تعديل السياسة المالية والبنكية والتمويلية بطريقة تتماشى مع ماهو متبع فى الأسواق الحرة الأخرى، كذلك مسايرة العالم فى سعر الفائدة، ووضع برامج تعليمية وثقافية تدريبية تتماشى مع احتياجات سوق العمل، هذا بالاضافة لتوفير الأراضى بأسعار تنافسية مثلما هو متبع مع باقى الدول المنافسة.

كما يجب الاهتمام بتوفير البنية التحتية السليمة من صرف صحى وصناعى، وتوصيل الكهرباء والغاز إلى المناطق الصناعية، والتوسع فى المدارس الصناعية المتوسطة على نهج مدارس مبارك - كول الفنية، وهناك عنصر غاية فى الأهمية يجب الإشارة إليه وهو الاهتمام بالدعاية لعلامة القطن المصرى وحمايته فى الأسواق الخارجية من سوء استعمال المنافسين فى الخارج له من خلال عبارة قطن مصرى ١٠٠٪.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية